القياس والافصاح عن الاستثمارات في الشركات الزميلة في البيئة العراقية والمعايير المحاسبية الدولية (دراسة مقارنة)

الباحثة/ اسيل عطية عبيد النعيمي
رقيب مالي اقدم– ديوان الرقابة المالية الاتحادي
Aseel.alnaemy@yahoo.com

أ. م.د. خولة حسين حمدان
جامعة بغداد –المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية
Khawla966@ yahoo.com

الملخص

تختلف متطلبات القياس والإفصاح المحاسبي للاستثمارات في الشركات الزميلة في البيئة العراقية عن معايير المحاسبة الدولية ، اذ يتطلب الاعتراف المحاسبي بموجب القواعد المحاسبية المحلية شروط واحداث تختلف عن تلك التي تتطلبها المعايير الدولية ، وان تبني معايير المحاسبة الدولية يؤدي الى امكانية المقارنة بين البيانات المالية للشركات وبما يخدم اطراف عديدة ومنهم المستثمرين في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية، ويهدف البحث إلى التعرف على ماهيه الاستثمارات في الشركات الزميلة في الفكر المحاسبي وتحديد أوجه القصور في القياس والإفصاح عن الاستثمارات في الشركات الزميلة في ظل القواعد المحاسبة المحلية والنظام المحاسبي الموحد من خلال مقارنة ذلك مع المعايير المحاسبية الدولية ذات العلاقة ، وقدم البحث مجموعة من التوصيات اهمها: ضرورة قيام مجلس المعايير المحاسبية والرقابية في جمهورية العراق بإصدار قاعدة محاسبية محلية لتنظيم المعالجة المحاسبية للاستثمارات في الشركات الزميلة بالاعتماد على المعيار المحاسبي الدولي (28) مع مراعاة البيئة العراقية.

الكلمات المفتاحية : (الشركات الزميلة ، التأثير الجوهري ، طريقة حقوق الملكية)

Measurement and disclosure for investments in associates in the Iraqi environment and international accounting standards (A comparative study)

Abstract:

The Measurement and Accounting disclosure requirements for investments in associates in the Iraqi environment differ from international accounting standards, Accounting recognition under local accounting rules requires conditions and events that differ from those required by international standards، The adoption of international accounting standards leads to the possibility of comparison between the financial statements of companies and to serve many parties, including investors in making their investment decisions، The research aims to identify what investments in associates are in accounting thinking and identify deficiencies in the measurement and disclosure of investments in associates under local accounting rules and the consolidated accounting system by comparing it with IAS, The study presented a set of recommendations, the most important of which is the need for the Iraqi Accounting and Auditing Standards Board to issue a local accounting rule to regulate the accounting treatment of investments in associates based on IAS 28, taking into account the Iraqi environment.

Key words: (investments in associates, Significant influence, Equity method)

المقدمـــة

لقـد زاد الاهتمـام بالاسـتثمارات الدوليـة نتيجـة لازدهـار الأسـواق الماليـة وازديـاد النشـاط المـالي وظهـور الشـركات عـابرة القـارات ممـا تسـبب إلـى زيـادة التركيـز علـى موضـوع اخـتلاف فـي الممارسات المحاسبية الدولية الأمر الذي أدى إلى التحرك نحو توحيد واتساق المعايير المحاسبية المطبقـة فـي دول العـالم بغيـة تضـييق فجـوة الاخـتلاف بـين البـدائل والمعالجـات المحاسـبية المختلفة ، حيث إن الهدف الأساسي من إعداد القـوائم الماليـة هـو توصـيل المعلومـات الماليـة والمحاسبية الـى متخـذي القـرارات علـى اخـتلاف فئاتهم ، ولكي يتم تحقيق هذا الهدف بنجاح فانه يجـب ان يـتم تقـديم معلومـات ماليـة مفيـدة الـى المسـتخدمين مـن خـلال الافصـاح المحاسـبي المناسب والناتجة عن عمليات القياس المحاسبي للعمليات والاحداث الاقتصادية والمالية ، والقياس السليم والمنطقي هو الذي يعطي نتائج مفيدة في مجالات اتخاذ القرارات وترشيدها فالمحاسبة تؤدي وظيفتها من خلال القياس والافصاح المحاسبي، ونظـرا لاخـتلاف متطلبـات القيـاس والإفصـاح المحاسبي للاستثمارات في الشركات الزميلة في البيئة العراقية عنه في ظل المعايير الدولية وفي ضوء ذلك تضمن البحث اربعة محاور (منهجية البحث، القياس والافصاح عن الاستثمارات في الشركات الزميلة، مدى توافق القياس والافصاح عن الاستثمارات في الشركات الزميلة في البيئة العراقية مع معايير المحاسبة الدولية، الاستنتاجات والتوصيات).

المحور الاول / منهجية البحث

1. مشكلة البحث :

تتحدد مشكلة البحث بعدم توافق المعالجات المحاسبية الواردة في النظام المحاسبي الموحد لمتطلبات القياس والإفصاح المتعلقة بالاستثمارات في الشركات الزميلة مع معايير المحاسبة الدولية مما يؤثر في صدق التعبير في القوائم المالية.

2. أهمية البحث :

يستمد البحث أهميته بوصفه يتناول ظاهرة مهمة تتمثل بالاستثمار في الشركات الزميلة فضلا عن اهمية تطبيق معايير المحاسبة الدولية لاسيما تلك المتعلقة بالقياس والإفصاح اذ تكفل هذه المعايير سلامة اعداد البيانات المالية وبالتالي تسهل فهمها من قبل الجهات المستفيدة في اتخاذ القرارات الرشيدة ولعدم استخدام معالجات محاسبية تلبي متطلبات القياس والإفصاح المحاسبي تتلائم مع هكذا نوع من الاستثمارات لذا فقد أصبح من الضروري دراسة هذا الموضوع وإخضاعة للبحث.

3. هدف البحث :

يهدف البحث الى :-

أ- التعرف على ماهيه الاستثمارات في الشركات الزميلة في الفكر المحاسبي .

ب- بيان أهم الاختلافات في القياس والافصاح عن الاستثمارات في الشركات الزميلة بين المعايير المحاسبة الدولية وتلك المعتمدة في البيئة العراقية .

4.فرضية البحث :

يستند البحث على فرضية رئيسية مفادها إن تطوير النظام المحاسبي الموحد واستحداث الحسابات والمعالجات المحاسبية عن الاستثمارات في الشركات الزميلة على غرار معايير المحاسبة الدولية ومعايير اعداد التقارير المالية يساهم في اثبات معالجات محاسبية سليمة بما يحقق الصدق في التعبير في اعداد القوائم المالية.

5.اسلوب البحث :

تم الاعتماد على أسلوب المنهج الاستقرائي من خلال الاطلاع على معايير المحاسبة الدولية ذات الصلة والقواعد المحاسبية المحلية.

6.أساليب جمع البيانات :

لغرض انجاز البحث بجانبيه النظري والعملي(دراسة مقارنة) بين النظام المحاسبي الموحد والمعايير المحاسبية الدولية ذات الصلة فضلا عن الجانب النظري بالاعتماد الكتب والدوريات والرسائل الاكاديمية والمهنية وشبكة المعلومات.

المحور الثاني

القياس والافصاح عن الاستثمارات في الشركات الزميلة

1. تعريف القياس المحاسبي

عرفت جمعية المحاسبة الأميركية (American Accounting Association) القياس المحاسبي بأنه " تعيين أرقام للظواهر والإحداث الاقتصادية الماضية والحالية والمستقبلية والتي تتعلق بوحدة محاسبية معينة على أساس الملاحظة وبموجب قواعد محددة " (الوتار،33:2007)، وفي السياق ذاته عرفه مجلس معايير المحاسبة الدولية (International Accounting Standards Board) بموجب اطاره المفاهيمي بأنه "عملية تحديد القيم النقدية للعناصر في القوائم المالية والتي يتم الاعتراف بها وظهورها في قائمة المركز المالي وقائمة الدخل" (Kovacs,2013:34)، وتعتبر الموثوقية والملاءمة الصفة المميزة للقياس والنقاط الرئيسية لقياس الموجودات والمطلوبات وحقوق الملكية والعناصر الأخرى (Miroslav & Gabriela,2015:242، كما ويعتبر القياس المحاسبي أهم المراحل الرئيسية عند إعداد القوائم المالية حيث يتم تقييم وتسجيل تلك البنود الواردة في القوائم المالية بهدف نشرها أو عرضها لمختلف مستخدمي هذه القوائم بغية اتخاذ القرار المناسب ، ونظرا لأهمية القياس المحاسبي وما له من دور في جعل القوائم المالية ذات مصداقية ومعبرة عن واقع المؤسسة سعت الهيئات والمنظمات المحاسبية الدولية إلى إعداد وبلورة جملة من المعايير المحاسبية لمعالجة هذا الموضوع (عبد اللطيف ،7:2014) .

2. اهمية القياس المحاسبي:

تزداد أهمية القياس المحاسبي في جميع فروع المحاسبة ولاسيما في المحاسبة المالية نتيجة اعتماد عمليتي التحقق والتقرير على درجة الكفاءة التي جرت بها عمليات القياس، فكلما

كان تنفيذ عمليات القياس بدقة وكفاءة ووفقاً للأصول والقواعد المرعية في المحاسبة كلما أمكن تحديد نطاق برنامج التحقيق في أضيق الحدود وامتد ذلك إلى عملية التقرير، أما إذا وجدت مشاكل في القياس فانه غالبا ما تنعكس نتائجها وأثرها في عمليتي التحقيق والتقرير، هذا ويهتم المحاسبون الماليون في نظرتهم للقياس بالبحث في الأساس العلمي لتعيين أرقام الوحدات النقدية للتعبير عن المعاملات المالية للمشروع (نور،2004:47) ، ويشير (Most) إلى أهمية القياس المحاسبي بالقول بأن الشيء الذي لا يمكن قياسه لا يمكن أن تعرف عنه الكثير ومن ثم لا يمكن إدارته (محمود،2008:7).

3. **<u>اساليب القياس المحاسبي:</u>**

أنتج الفكر المحاسبي ظهور العديد من الاساليب المحاسبية والتي تهدف الى التعبير عن الاحداث والعمليات والظروف الناشئة عن ممارسة الوحدات الاقتصادية لأنشطتها المتعددة، وتعد هذه الاساليب بمثابة مرشد او دليل للعمل المحاسبي ويرتبط اختيار اي من هذه الاساليب بالغرض من عملية القياس المحاسبي، وفيما يأتي استعراض موجز لتلك الاساليب (لوائي ،2016: 79).

أ- **اساليب القياس المباشر:** اذ تتحدد نتيجة القياس المحاسبي الممثلة بقيمة الخاصية محل القياس مباشرة باستعمال هذا الاسلوب دون الحاجة الى ما يسمى بعملية الحساب المبنية اصلاً على ضرورة توفر علاقة رياضية بين الخواص محل القياس، ومثال على ذلك قياس تكلفة آلة، وذلك من خلال ثمنها الموجود على فاتورة الشراء.

ب- **اساليب القياس غير المباشرة (المشتقة):** تستعمل هذه الاساليب عندما يتعذر على المحاسبين قياس الأثر الاقتصادي محل القياس (الخاصية) بطريقة مباشرة، فعلى سبيل المثال اذا تم تسعير اجزاء آلة، وذلك لتحديد التكلفة الاجمالية لها، فحينئذ تقاس تكلفة هذه الآلة باستعمال القياس غير المباشرة، وذلك للوصول الى تكلفة الآلة كوحدة واحدة من خلال عملية حساب تضم فيها اسعار الاجزاء معاً، للوصول بعد ذلك الى تكلفة الآلة كوحدة واحدة.

ج- **اساليب القياس التحكمية** :- تشبه هذه الاساليب في اجراءاتها اساليب القياس المشتقة، لكن الفرق الرئيس ينحصر بوجود قواعد موضوعية تحكم اساليب القياس المشتقة، اما هذه الاساليب فلا يوجد فيها مثل هذه القواعد، الأمر الذي يجعلها اكثر عرضة للتحيز الناتج عن التقديرات والاحكام الشخصية للقائمين بعملية القياس.

اما في سياق القياس للاستثمارات في الشركات الزميلة فانه سيتم توضيح مفهومهما وكيفية المحاسبة عنها وكالاتي:-

1. **تعريف الشركات الزميلة .**

تعرف الشركات الزميلة (الشركات الشقيقة) بأنها " تلك الشركة التي يكون للمستثمر تأثير جوهري عليها على ان لا تكون تلك الشركة خاضعة لسيطرة المستثمر (شركة تابعة) او

خاضعة لسيطرة مشتركة (مشروع المشترك) (bakker& others,2017 :294)، ويقصد بالتأثير الجوهري (النفوذ الكبير) القدرة على المشاركة في قرارات السياسة المالية والتشغيلية للشركة المستثمر فيها ولكن ليس السيطرة أو السيطرة المشتركة على تلك السياسات (161: muller،2008).

2. **الاستثمارات في الشركات الزميلة .**

ان الهدف الرئيسي للشركات من عملية الاستثمار هو تحقيق إرباح وعوائد بوصفها نتيجة مباشرة للاستثمار وبما يتفق والنظرة الربحية للشركة إذ انه لا جدوى من استثمارات لا تحقق عوائد وإرباح، ولكن قد تكون هناك أهداف استراتيجيه أخرى تكون من أولويات الشركات عند استثمار أموالها لإغراض المنافسة أو ممارسة تأثيرها الهام على السياسات التشغيلية والتمويلية لوحدات اقتصادية أخرى ويسمى هذا النوع من الاستثمارات بالاستثمار في الشركة الزميلة (الاسدي:54:2010).

وقد اصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية معيار محاسبي عن الاستثمارات في الشركات الزميلة (رقم 28) يصف المحاسبة عن الاستثمارات في الشركات الزميلة وتحديد متطلبات تطبيق طريقة حقوق الملكية عند المحاسبة عن الاستثمارات في الشركات الزميلة ، وتعتد هذه الطريقة على مدى تأثير الشركة المستثمرة في الشركة الزميلة ، وقد تم تحديد هذا التأثير بنسبة من (20٪- 50%) بشكل مباشر أو غير مباشر(من خلال شركة تابعة) من حق التصويت في الشركة المستثمر فيها وهذا يعتبر معياراً واقعياً لتقييم التأثير الجوهري، ومن ثم المحاسبة عن مثل هذا الاستثمار يكون كشركة زميلة إلا إذا كان يمكن إثبات خلاف ذلك (276 : 2017 bakker& others,) .

اما اذا كانت النسبة المملوكة اقل من 20% فسوف يفترض ان المستثمر ليس له تاثير جوهري الا اذا امكن البرهنة على وجود مثل هذا النفوذ ، واذا كانت هناك حصة ملكية كبيرة او حتى حصة اغلبية مملوكة بواسطة مستثمر اخر فأن ذلك لا يعني بالضرورة ان تاثيراً جوهرياً لا يمكن ان ينشأ من امتلاك 20% او اكثر (حماد،462:2008).

ويتحقق التأثير الجوهري عند وجود احد الطرق الآتية: (Barry and Jamie,2011:603)

- ❖ التمثيل في مجلس الإدارة او أي جهة ادارية مكافئة في الشركة المستثمر فيها.
- ❖ المشاركة في عمليات صنع السياسات بما في ذلك القرارات المتعلقة بتوزيعات الارباح وتوزيعات اخرى.
- ❖ تقديم المعلومات الفنية الضرورية (معيار المحاسبة الدولي في القطاع العام رقم (7)، 265:2014)
- ❖ تبادل الموظفين الإداريين (Barry and Jamie,2011:603).

❖ وجود معاملات اساسية هامة بين المستثمر والشركة المستثمر فيها.

وتعتمد القواعد المحاسبية للاستثمارات طويلة الأجل في الأوراق المالية (الأسهم) على نسبة ملكية المستثمر، وكما مبين في الشكل رقم (1) .

شكل (1) نسبة ملكية الاسهم

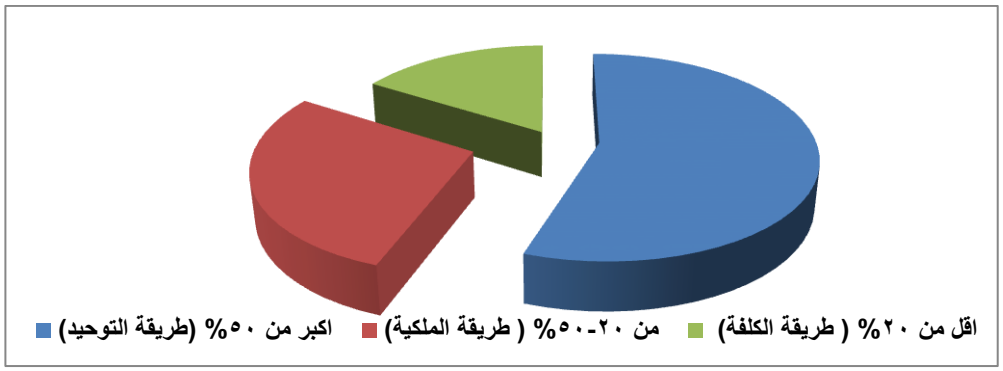

المصدر: (Walter T & others,2015:433) بتصرف

مما تقدم ترى الباحثتان بالرغم من ان المعيار المحاسبي الدولي رقم (28) قدم معياراً واقعياً لتقييم التأثير الجوهري والذي ارتبط بنسبة التملك في الحقوق التصويتية والتي تتراوح بين نسبة (20%) الى(50%) ، الا ان التاثير الجوهري قد يتحقق ايضا عندما تكون نسبة التملك اقل من 20% وذلك عندما تكون للشركة المستثمرة القدرة على المشاركة في صنع قرارات السياسة المالية والتشغيلية للشركة المستثمر فيها.

3. <u>المحاسبة عن الاستثمارات في الشركات الزميلة</u> :-

سيتم التطرق الى كلفة الاستثمارات في الشركات الزميلة والطريقة المتبعة في تقييمها وكيفية الافصاح عنها في البيانات المالية وكالاتي:

أ- **<u>كلفة الاستثمارات في الشركات الزميلة :</u>**

تمثل كلفة الاستثمارات القيمة الحقيقية المدفوعة كثمن أساسي مضافاً إليه جميع المصاريف والنفقات المرتبطة بعملية الشراء كالعمولات ومصاريف التسجيل (الكسار،2009، 103) ، ويمثل الفرق بين كلفة الاستثمار وحصة المستثمر من صافي اصول الشركة الزميلة بالقيمة العادلة عند اقتناء الاستثمار شهرة محل ولا يتم تسجيلها في السجلات وانما تعتبر ضمن كلفة الاستثمار .(bakker&others,2017:298)

ب- **<u>اساس التقييم للاستثمارات في الشركات الزميلة</u> :**

يتم المحاسبة عن الاستثمارات في الشركات الزميلة في سجلات الشركة المستثمرة وفق طريقة حقوق الملكية حيث تسمح هذه الطريقة للشركة المستثمرة بالسيطرة على حصة معينة من حصص التصويت في منشأة أخرى (الشركة المستثمر فيها) ، ولإدراج حصتها النسبية من النتائج التشغيلية للشركة

المستثمر فيها إلى أرباحها أو خسائرها، ومع ذلك فبدلا من أن تكون في نصيبها من كل عنصر من عناصر الإيرادات والمصروفات والموجودات والمطلوبات للشركة المستثمر فيها في بياناتها المالية سوف يقوم المستثمر فقط بإدراج حصته من أرباح أو خسائر الشركة المستثمر فيها كبند منفصل في قائمة الارباح أو الخسائر والدخل الشامل ، وبالمثل يتم عرض رقم واحد في قائمة المركز المالي للمستثمر، ولكن هذا يعكس إلى حد ما حصة المستثمر في كل من موجودات ومطلوبات الشركة المستثمر فيها (bakker& others،2017 :296) .

وتتم المحاسبة عن الاستثمار باستخدام طريقة حقوق الملكية من التاريخ الذي يصبح فيه منشأة زميلة، وعند اقتناء الاستثمار تتم المحاسبة عن أي فرق بين تكلفة الاستثمار ونصيب الشركة من صافي القيمة العادلة لأصول الشركة المستثمر فيها والتزاماتها القابلة للتحديد كما يلي:

- ❖ تتضمن الشهرة المتعلقة بالشركة الزميلة في المبلغ الدفتري للاستثمار ولا يُسمح بإطفاء تلك الشهرة.
- ❖ تُضمن أي زيادة لنصيب الشركة من صافي القيمة العادلة لأصول الشركة المستثمر فيها والتزاماتها القابلة للتحديد عن تكلفة الاستثمار على انها دخل عند تحديد نصيب الشركة من ربح أو خسارة الشركة الزميلة أو المشروع المشترك في الفترة التي يُقتنى فيها الاستثمار(المعيار المحاسبي الدولي (28)،2016 :622) .

ثم يتم بعد الحيازة تعديل المبلغ المسجل للاعتراف بالتغير في حصة المستثمر من صافي الموجودات المستثمر فيها بحصة المستثمر من ارباح او خسائر الجهة المستثمر بها وتتضمن أرباح أو خسائر المستثمر حصته من أرباح الشركة المستثمر فيها أو تتضمن الخسارة.

(bakker&others,2017:276)

ويتم الاعتراف بحصة المستثمر من ارباح أو خسائر الشركة الزميلة في بيان الدخل الشامل ، وقد تكون التعديلات على المبلغ المسجل ضرورية للتوزيعات المقبوضة او من خلال التغيرات في حصة المستثمر في الجهة المستثمر بها او التغيرات الناجمة من اعادة تقييم الموجودات (ميرزا وهولت:234:2011) .

وقد تكون التعديلات على المبلغ الدفتري ضرورية أيضا للتغيرات في الحصة التناسبية للشركة المستثمرة في الشركة المستثمر فيها والناشئة عن التغيرات في الدخل الشامل للشركة المستثمر فيها وتتضمن:-

- ❖ التغيرات الناشئة عن إعادة تقويم العقارات والآلات والمعدات.
- ❖ التغيرات الناشئة عن فروق ترجمة أسعار صرف العملات الأجنبية.

ويُثبت نصيب الشركة المستثمرة من هذه التغيرات ضمن الدخل الشامل الآخر للشركة المستثمرة (المعيار المحاسبي الدولي(28)،2016 :618)، ويتم التوقف عن استخدام طريقة حقوق الملكية عند

توقف التأثير الهام (الجعارات،87:2016) ، أي عندما تفقد الشركة المستثمرة القدرة على المشاركة في قرارات السياسة المالية والتشغيلية لتلك الشركة المستثمر فيها، ويمكن أن يحدث فقدان التأثير الجوهري مع أو بدون تغير في المستويات المطلقة أو النسبية للملكية (المعيار المحاسبي الدولي (28) ،2016: 618) ، وكذلك عندما تعمل الشركة الزميلة تحت قيود صارمة وطويلة تضعف بشدة قدرتها على تحويل الاموال للمستثمر (القاضي وحمدان ،304:2012) ويمكن أن يحدث ذلك على سبيل المثال عندما تصبح منشأة زميلة خاضعة لسيطرة حكومة، أو محكمة، أو إدارة أو جهة تنظيمية ويمكن أن يحدث ذلك أيضا نتيجة لترتيب تعاقدي (المعيار المحاسبي الدولي (28) ،2016: 618).

وبموجب طريقة حقوق الملكية يسجل المستثمر حصته من صافي دخل الشركة المستثمر فيها في السنة التي تحقق فيها ، وفي كل عام يقوم المستثمر بالاتي:

- ❖ يزيد حساب الاستثمار(بجعله مديناً) ويزيد الإيرادات بمقدار حصته من صافي دخل الشركة المستثمر فيها (بجعله دائناً).
- ❖ يخفض حساب الاستثمار بمبلغ توزيعات الأرباح المستلمة (بجعله دائناً)، ويتم تخفيض حساب الاستثمار عن الارباح الموزعة، وذلك بسبب ان دفع توزيعات الأرباح يخفض صافي اصول الشركة المستثمر فيها (Jeery J،2012:728).

وينبغي على الشركة المستثمرة ان تقيد استثمارها في الشركة الزميلة إلى الصفر عندما تقوم الشركة الزميلة بالابلاغ عن تغير السلبي في حقوق الملكية أي أكبر من تكلفة ، ويتم تطبيق الزيادات اللاحقة في حقوق الملكية في مثل هذه الحالة والعجز غير المعترف به حتى يتم الغائها قبل الزيادة في حقوق الملكية مرة أخرى في القوائم المالية (wessel,2014:16) .

اما إذا تساوى نصيب الشركة المستثمرة من خسائر شركة زميلة مع حصتها في الشركة الزميلة أو زاد عنها فإن الشركة المستثمرة تتوقف عن إثبات نصيبها من الخسائر الإضافية (الحصة في منشأة زميلة هي المبلغ الدفتري للاستثمار في الشركة الزميلة محدد باستخدام طريقة حقوق الملكية) (معيار المحاسبة الدولي رقم (28) ،2016: 623).

1. تعريف الافصاح المحاسبي

يعرف الافصاح المحاسبي بانه نشر المعلومات الضرورية للفئات التي تحتاجها وذلك لزيادة فعالية العمليات التي يقوم بها السوق المالي، وان الفئات المختلفة تحتاج إلى معلومات لقياس درجة المخاطرة التي تتعرض لها الوحدة الاقتصادية للوصول إلى القرار التي تستطيع من خلاله تحقيق أهدافها والتي تتناسب مع درجة المخاطرة التي ترغب بها" (عوجه ، 62:2011) وشمل الافصاح إظهار المعلومات المالية الكمية والوصفية في القوائم المالية أو

فـي الهـوامش والملاحظـات والجـداول المكملـة فـي الوقـت المناسـب ممـا يجعـل القـوائم الماليـة غيـر مضـللة وملائمـة لمسـتخدميها (أبـو زيـد،2005: 578)، ويجـب ان يسـتند الافصـاح الـى البعـد الأخلاقـي وخصوصـا العدالـة اذ يزيـد مـن ثقـة مسـتخدمي البيانـات الماليـة واسـتفادتهم منهـا فـي اتخـاذ قـراراتهم الاقتصـادية ولجعلهـم متأكـدين مـن مسـؤولية القـائمين بالعمـل المحاسـبي حيـث أنهـم بذلك سيقدمون الدليل على القياس العادل والصادق (شلتوت،1995: 245).

2. أنواع الإفصاح المحاسبي

تواجه الجمعيات والهيئات المهنية المعنية صعوبة بالغة في تقييم عملها بين مدى كفاية الإفصاح وبين من يطالب بالمزيد من الإفصاح، ونظراً لاختلاف المعلومات المطلوبة من قبل المستخدمين واختلاف حاجاتهم حيث أن ما يمكن اعتباره ملائم وضروري لمستخدم ذو معرفة وخبرة كافية قد لا يكون كذلك لمستخدم أخر لا يملك نفس المستوى من الخبرة ، فضلا عن رغبة الإدارة في الإفصاح أو عدم الإفصاح، كل ذلك أدى إلى ظهور أنواع ومفاهيم متعددة لعل ابرزها الاتي :-

أ- **الإفصاح التام:**- ويعني شمول التقارير المالية على جميع المعلومات الضرورية التي تساعد في إعطاء صورة واضحة وصحيحة عن الوحدة الاقتصادية، ويستلزم التعبير عن الأحداث الاقتصادية بدقة لضمان عدم إخفاء أية معلومات قد تؤثر على مصالح مستخدمي الكشوفات المالية (Belkaoui,1981:178).

ب- **الإفصاح الكافي** :- ويعني الإفصاح عن اقل قدر من المعلومات بحيث تكون الكشوفات المالية غير مضللة (Hendriksen,1982:562)

ج- **الإفصاح العادل:**- يهتم الافصاح العادل بالرعاية المتوازنة لاحتياجات جميع الاطراف المالية ، إذ يتوجب اخراج القوائم المالية والتقارير بالشكل الذي يضمن عدم ترجيح مصلحة فئة معينة على مصلحة الفئات الاخرى من خلال مراعاة مصالح جميع هذه الفئات بشكل متواز (عبد اللطيف ، 2013 : 13).

د- **الإفصاح الإعلامي (التثقيفي)** :- وفق هذا المفهوم لم يعد التركيز على المعلومات التي تتمتع بدرجة عالية من الموضوعية التي تتناسب مع المستثمر العادي ذي الخبرة المحدودة في امور التحليل المالي وإنما يتسع مجال الإفصاح ليشمل كذلك أية معلومات ملائمة قد تتصف بدرجة كبيرة نسبيا من التقدير والاجتهاد الشخصـــي (الشيرازي ، 1990 : 330) .

3. أساليب الإفصاح المحاسبي :

حتى لا تكون عملية الإفصاح غير منظمة وعشوائية هناك مجموعة من الأساليب العامة للإفصاح، والتي تتمتع بدرجة عالية من القبول والاتفاق بين أوساط المحاسبين والمستخدمين للقوائم المالية منها:(أبو زيد، 584:2005) .

أ. **إعداد القوائم المالية وترتيب بنودها:** إن جزءا مهما من الإفصاح المحاسبي يتمثل في عرض القوائم المالية وترتيب مكوناتها وفق القواعد والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها لتسهل عملية قراءتها وفهمها وإمكانية مقارنتها من طرف المستخدمين واستخلاص المعلومات.

ب. **الملاحظات الهامشية:** وتستخدم لتفسير أو إضافة معلومات أقل أهمية والمتعلقة بعناصر القوائم المالية، و التي يمكن أن تحتوي على معلومات كمية أو وصفية، كالإفصاح عن الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية، أو الطرق و المبادئ المحاسبية المتبعة والالتزامات المحتملة.

ج. **الملاحق:** وهي قوائم إضافية ترفق مع القوائم الأصلية لاعطاء تفاصيل عن بعض البنود الواردة بالقوائم المالية والتي لا تستوعبها الملاحظات الهامشية، ومثال ذلك الأصول الثابتة وطرق الاهتلاك، قائمة المركز المالي على أساس التغير في المستوى العام للأسعار.

د. **المعلومات الموجودة من خلال الأقواس:** لتوضيح بعض الأرقام الظاهرة بالقوائم المالية، والتي يصعب فهم طرق احتسابها من قبل المستخدمين غير الملمين بالمحاسبة، مثل بيان المبدأ المستخدم في تقييم مخزون نهاية الفترة.

هـ. **تقرير مجلس الادارة** : اذ يقوم مجلس الإدارة من خلاله بالإفصاح عن الأداء الحالي للمؤسسة وعن الخطط المستهدفة.

و. **تقرير المراجع الخارجي:** اذ يعتبر من ضمن وسائل الإفصاح المستخدمة والمتفق عليها حيث يتم من خلاله إعطاء رأي محايد عن موضوعية وسلامة الأرقام الظاهرة بالقوائم المالية، وذلك بغرض تعزيز ثقة المستخدمين في المعلومات المنشورة.

<u>وفي سياق الافصاح عن الاستثمارات في الشركات الزميلة</u>

فاذا كانت لدى الشركة استثمارات في شركات اخرى فانه يتم المحاسبة عنها وفقا لطريقة حقوق الملكية، ويجب على الشركة ان تفصح عن المعلومات التي تمكن المستخدم من تقييم طبيعة ومدى التاثيرات المالية لحصصها في الشركة الزميلة بما في ذلك طبيعة وتاثيرات علاقاتها التعاقدية مع المستثمرين الاخرين ممن يملكون نفوذا مؤثر على الشركة الزميلة فضلا عن تقديمها معلومات عن طبيعة المخاطر المصاحبة للاستثمار في الشركات الزميلة والتغيرات عليها (حماد ،609:2016) ، اما ستيفن فيرى انه يجب على الشركة الافصاح عن اسم الجهة الذي تم الاستثمار فيها ونسبة ملكية الشركة المستثمرة .

و القيمة الإجمالية على أساس سعر السوق للأسهم المملوكة ويجب ملاحظة مبلغ شهرة المحل المرتبطة بالاستثمار فضلا عن الافصاح عن الطريقة المستخدمة للمحاسبة عن الاستثمارات ، فمثلا الطريقة المحاسبية المتبعة في الاستثمار عندما تكون حصة الشركة من ملكية الشركات المستثمر فيها أقل من 20٪، ومبررات اختيارها ، وبالمثل الاشارة الى إذا لم تستخدم الطريقة في الحالات التي تكون فيها نسبة الملكية أكبر من 20٪ ، كما يجب الافصاح عن أي اصدار اسهم من الشركة المستثمر فيها(الزميلة)

من المحتمل ان ينتج عنه تغير جوهري في حصة الشركة من أرباح الشركة المستثمر فيها (Steven M.،2002:117) ، ويتم تصنيف الاستثمارات على أنها اصول طويلة الأجل، ويتم الإفصاح عنها كبند منفصل في الميزانية العمومية، اما عن الارباح أو الخسائر لهذه الاستثمارات فيجب على المستثمر الافصاح عن بمقدار حصته كبند منفصل في قائمة الدخل.

وفي حالة استخدام الشركة الزميلة سياسات محاسبية غير تلك المعتمدة في القوائم المالية للشركة المستثمرة وليس من العملي إجراء تعديلات مناسبة على البيانات المالية للشركة الزميلة يجب الافصاح بوصف موجز عن الاختلافات في السياسات المحاسبية وتاريخ الافصاح عند وجود اختلاف بتواريخ القوائم المالية للشركتين (Hashem,2007:117-119).

المحور الثالث

مدى توافق القياس والافصاح للاستثمارات في الشركات الزميلة في البيئة العراقية مع معايير المحاسبة الدولية

1. المعايير المحاسبية الدولية ومدى اهميتها .

تعد تكنولوجيا المعلومات وتطوير التعاون الاقتصادي الدولي وتلبية احتياجات الشركات المتعددة الجنسية أحد أهم الدوافع وراء تبنى معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) (International financial reporting standards) مما يساعد على مواءمة المحاسبة التى يعد على اساسها التقارير وبالتالى تعزيز موثوقية معلومات البيانات المالية مما يزيد من القدرة على فهمها، وقابليتها للمقارنة، مما يساعد المستثمرين على اتخاذ قرارات استثمارية رشيدة (الشرقاوي ،2014 :10) اذ لا يمكن أن تكون هذه المعلومات ذات فائدة كافية ما لم تكن قابلة للمقارنة، وهذه المقارنة التي تعتمد على معايير أو أسس للقياس والتي قد تختلف بين دولة وأخرى ، وبينما تتزايد درجة العولمة على مستوى الاقتصاديات الوطنية تتزايد الحاجة لإيجاد نقطة تلاقى بين المعايير المعمول بها في إعداد التقارير المالية على المستوى الوطني وبين معايير المحاسبة الدولية. (**https://accdiscussion.com**) ، وتنبع أهمية معايير المحاسبة الدولية من كونها مجموعة من المقاييس والإشارات المرجعية والوضعية والمحددة التي يستند عليها في عملية القياس والإثبات والإفصاح عن المعلومات كما ان وجود المعايير المحاسبية يعزز موضوعية المخرجات المحاسبية ، حيث ان موضوعية القياس التي تتطلبها المحاسبة لا يمكن تحقيقها الا بوجود اطار نظري متكامل يحكم عملية التطبيق ، حيث ان المعايير تعمل على تحديد وقياس الاحداث المالية وايصال نتائج القياس الى مستخدمي البيانات وان عدم وجود ايضاحات كافية يؤدي الى صعوبة فهم القوائم المالية بغض النظر عن صحة المعالجة المحاسبية (نجم وناصر ،2011).

2. القياس والافصاح عن الاستثمارات في الشركات الزميلة في ظل النظام المحاسبي الموحد.

يمكن بيان واقع الاستثمارات في الشركات الزميلة في ظل النظام المحاسبي الموحد في عدة محاور وكالاتي:

أ- **تعريف الاستثمارات:** عرف النظام المحاسبي الموحد الاستثمارات بأنها " حركة الاستثمارات المختلفة التي تقوم بها الوحدة الاقتصادية بهدف استغلال فائض السيولة النقدية لديها عن طريق الودائع النقدية الثابتة لدى المصارف وشراء الأسهم والمستندات والعقارات التي تشترى بهدف تحقيق العوائد " (ديوان الرقابة المالية ،68:2011).

وترى الباحثتان ان النظام المحاسبي الموحد لم يقدم تعريفاً شاملاً حيث حدد الهدف من الاستثمارات المالية بتحقيق عوائد مالية فقط دون الاخذ بنظر الاعتبار الاهداف الاستراتيجية الاخرى للمستثمر مثل اقامة العلاقات التجارية مع الشركات الاخرى بغية الاستفادة من الخبرات الموجودة في تلك الشركات لتكوين تكتلات اقتصادية قادرة على المنافسة من اجل توسيع حصتها السوقية أو لاضعاف دور منافسيها من خلال ممارسة التاثير الجوهري على تلك الشركات ، وقد يكون الاستثمار في نشاط معين من اجل تحقيق اهداف اجتماعية او مساعدة الشركات الخاسرة للنهوض بواقعها مثال ذلك مساهمة الشركات العامة في قطاعات معينة بناءا على قرارات حكومية .

ب- **من حيث انواع الاستثمارات** : تم تصنيف الاستثمارات المالية بموجب النظام المحاسبي على اساس المدة الزمنية للاحتفاظ بالاستثمار الى استثمارات قصيرة الاجل وطويلة الاجل كما اعاد تصنيفها حسب القطاعات وكالاتي :

جدول (1) انواع الاستثمارات

الاستثمارات طويلة الاجل	الاستثمارات قصيرة الاجل
- استثمارات طويلة في القطاع العام	- استثمارات قصيرة في القطاع العام
- استثمارات طويلة في القطاع التعاوني	- استثمارات قصيرة في القطاع التعاوني
- استثمارات طويلة في القطاع المختلط	- استثمارات قصيرة في القطاع المختلط
- استثمارات طويلة في القطاع الخاص	- استثمارات قصيرة في القطاع الخاص
- استثمارات طويلة في العالم الخارجي	- استثمارات قصيرة في القطاع الخارجي

وترى الباحثتان ان النظام المحاسبي الموحد لم يتطرق الى تصنيف الاستثمارات المالية على اساس الغرض من الاحتفاظ بالاستثمار والواردة في معايير المحاسبة الدولية وهي (الاستثمارات المتاحة للبيع ، الاستثمار لغرض المتاجرة ، الاستثمار لغاية تاريخ الاستحقاق) ، كما لم يرد ضمنه تصنيف الاستثمارات المالية طويلة الاجل حسب نسب الملكية في راس مال الشركات الاخرى وفقا لما ورد في المعيار المحاسبي الدولي رقم (28) وهي:

- ❖ اقتناء أقل من 20% من راس مال الشركة الاخرى أي ليس للمستثمر تاثير جوهري عليها وتسمى الشركة الاولى بالشركة المستثمرة والاخيرة بالشركة المستثمر فيها.
- ❖ اقتناء من (20%- 50%) من رأس مال الشركة الأخرى أي إن المستثمر لديه تأثير جوهري عليها وتسمى الشركة الأولى بالشركة المستثمرة والأخيرة بالشركة الزميلة .
- ❖ اما اذا كانت الملكية تزيد عن 50% من رأس مال الشركة الأخرى أي ان المستثمر لديه سيطرة تامة عليها وتسمى الشركة الأولى بالشركة القابضة والأخيرة بالشركة التابعة .

ج- **من حيث اساس التقييم** : يتم الاعتراف بخسائر هبوط القيمة غير المؤقت وعند اعادة تصنيف الاستثمارات قصيرة الاجل الى استثمارات طويلة الاجل يتم تقييمها طبقا لقاعدة الكلفة او السوق ايهما اقل .

وبهذا الصدد ترى الباحثتان ان الواقع العملي يشير الى ان معظم كلف الاستثمار تكون اقل من قيمتها السوقية باستثناء بعض الحالات التي يكون الحال بالعكس ، كما ان الشركات العامة لا يتم تداول اسهمها في سوق العراق للاوراق المالية مما يجعل عملية تحديد قيمتها السوقية امراً صعباً، وبالتالي فان قيمة الاستثمارات المدرجة في الميزانية تكون مضللة للقارئ كونها لا تعكس قيمتها السوقية.

د- **من حيث العرض في القوائم المالية** : يتم عرض الاستثمارات المالية طويلة الاجل بموجب النظام المحاسبي الموحد تحت بند الموجودات غير المتداولة .

وترى الباحثتان ان عرض الاستثمارات المالية طويلة الاجل ضمن بنود الموجودات غير المتداولة جاء موافقاً لمعايير المحاسبة الدولية الا انه لم يقدم مزيدا من الافصاح من حيث بيان هل تلك الاستثمارات في شركات زميلة ام تابعة.

هـ- **من حيث المعالجات القيدية** : هناك اختلاف في اثبات المعالجة القيدية للاستثمار في الشركات الاخرى بين النظام المحاسبي الموحد ومعيار المحاسبة الدولي رقم (28) وكما موضحة في الجدول رقم (2) :

جدول (2) مقارنة المعالجات القيدية الواردة في النظام المحاسبي الموحد مع المعيار المحاسبي الدولي (28)

الحالة	المعيار المحاسبي الدولي رقم (28)	النظام المحاسبي الموحد

عند شراء اسهم	من حـ/ الاستثمار في الشركة الزميلة س الى حـ/ النقدية	من حـ/ استثمارات طويلة الاجل- حسب القطاع الى حـ/ نقدية لدى المصارف
عند تكون نتيجة نشاط الشركة الزميلة ربحاً	من حـ/ الاستثمار في الشركة الزميلة س الى حـ/ ايرادات الاستثمار في حقوق الملكية لدى الشركة الزميلة (بمقدار حصتها من اسهم الشركة الزميلة)	لا يسجل قيد
عند اعلان الشركة الزميلة عن توزيع ارباح	من حـ/ النقدية الى حـ/ الاستثمار في الشركة الزميلة س (بمقدار حصتها من اسهم الشركة الزميلة)	من حـ/ نقدية في الصندوق الى حـ/ايرادات الاستثمارات المالية
عندما تكون نتيجة نشاط الشركة الزميلة خسارة	من حـ/خسائر الاستثمار في حقوق الملكية لدى الشركة الزميلة الى حـ/ الاستثمار في الشركة الزميلة س (بمقدار حصتها من اسهم الشركة الزميلة)	لا يسجل قيد
في نهاية السنة المالية أ- عندما تكون القيمة العادلة اكبر من الدفترية ب- في حالة انخفاض قيمتها العادلة عن قيمتها الدفترية	لا يسجل قيد لا يسجل قيد	لا يسجل قيد من حـ/ خسائر هبوط اسعار الاستثمارات المالية الى حـ/ مخصص هبوط اسعار الاستثمارات المالية (تخفيض قيمة الاستثمارات طويلة الاجل مباشرة)
عند الرسملة	لم ترد المعالجة القيدية ضمن المعيار المحاسبي	من حـ/ الاستثمارات المالية الى حـ/ احتياطي اسهم مجانية

وقد اشارت القاعد المحاسبية المحلية (14) ان أرباح الأسهم تعتبر إيرادا كونها تمثل عائدا على الاستثمار، وفي حالة الاستثمار في الأسهم التي تمثل حقوق الملكية فعند الإقرار بتوزيعات الأرباح قبل عملية الشراء فتعتبر الإيرادات (الأرباح) عن تلك الأسهم بمثابة استرداد لتكلفة الاستثمار وتسجل بشكل منفصل عن كلفة شراء آلاسهم وإذا كانت هناك صعوبة في القيام بمثل هذا التخفيض يتم القيام بتخفيض تكلفة الاستثمار بقيمة الأرباح المستحقة الا ان النظام المحاسبي الموحد لم يتطرق الى المعالجة المحاسبية الخاصة بتلك الحالة.

مما تقدم نلحظ ان المعالجات القيدية للاستثمارات طويلة الاجل والمبينة اعلاه لا تتوافق مع متطلبات معايير المحاسبة الدولية ، فهي لا تسجل قيد عندما تكون نتيجة نشاط الشركة المستثمر فيها ربحا الا عند اعلان الشركة المستثمرة فيها عن توزيع ارباح كما انه لا يتم تثبيت قيد في حالة تحقق الشركة

المستثمر فيها خسارة وبالتالي فان القوائم المالية تكون مضللة للقارئ فلو تم اتباع طريقة حقوق الملكية قد يكون رصيد حسابات الاستثمارات صفرا نتيجة الخسائر المتكررة للشركة المستثمر فيها وهو عكس ما تظهره البيانات المالية طبقا للنظام المحاسبي الموحد.

و – من حيث الإيضاحات المتعلقة بالبيانات المالية :

قدمت القاعدة المحاسبية المحلية (14) " المحاسبة عن الاستثمارات العديد من البنود الواجب الافصاح عنها وهي (السياسة المحاسبية لتحديد القيمة المدرجة للاستثمارات، الإفصاح في حساب الأرباح والخسائر عن إيرادات الاستثمار المتأتية من الفوائد والعوائد وتوزيعات الأرباح سواء من الاستثمارات المتداولة او طويلة الآجل ، الهبوط غير المؤقت في قيمة الاستثمارات طويلة الآجل ،الأرباح والخسائر الناتجة عن بيع او إعادة تصنيف الاستثمارات طويلة الأجل) فضلا عن الإفصاح والتحليل في تقرير الإدارة عن القيمة السوقية للاستثمارات القابلة للتداول ،القيود الهامة المفروضة على الاستثمارات أو تحويل عوائدها والمتحصلات من بيعها ،تحليل محافظ الاستثمار الطويلة الأجل حسب أصنافها ، تفاصيل أي استثمار يمثل بمفردة نسبة هامة من مجموع موجودات الشركة وأية امتيازات تتمتع بها الشركة بسبب الاستثمارات كعضوية مجالس الإدارة .

اما القاعدة المحاسبية المحلية (6) " الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالبيانات المالية والسياسات المحاسبية " فقد قدمت العديد من الايضاحات المتعلقة بالاستثمارات منها اعداد كشف بتفاصيل الاستثمارات في الشركات التابعة ونسبة الملكية أو اسهم الشركات الأخرى وبيان الطريقة المحاسبية المتبعة في تقويم وعرض الاستثمارات المالية ، فضلا عن بيان القيمة السوقية لكل استثمار في سوق العراق للأوراق المالية وفقاً لسعر الإقفال في نهاية الفترة ،والمبلغ الكلي للأرباح او الفوائد المتراكمة عن كل استثمار كذلك الحجوزات والرهونات والقيود والالتزامات على ملكية الاستثمارات.

وترى الباحثتان ان القاعدة المحاسبية المحلية (14) لم تشير الى تقسيم الاستثمارات حسب نسب الملكية وكيفية الافصاح عنها ومدى وجود تأثير جوهري للمستثمر على الشركة الزميلة على غرار المعيار المحاسبي الدولي (28) ، كما ان القاعدة المحاسبية المحلية الخاصة بالافصاح لم تبين طبيعة الحجوزات والرهونات والقيود والالتزامات على ملكية الاستثمارات الواجب الافصاح عنها ، والتي اشار اليها معيار اعداد التقارير المالية رقم (12) بأنها تلك القيود التشريعية، والتعاقدية، والتنظيمية .

والجدول رقم (3) يبين اهم الفروقات في الاستثمارات المالية بين النظام المحاسبي الموحد والمعايير المحاسبية الدولية.

جدول (3) اهم الفروقات للاستثمارات المالية في ظل كل من النظام المحاسبي الموحد والمعايير المحاسبية الدولية

اساس المقارنة	في ظل النظام المحاسبي الموحد	في ظل المعايير المحاسبية الدولية
التعريف	حدد التعريف هدف الاستثمار باستغلال	ان هدف الاستثمار هو خلق ثروة ممثلة في

	الفائض من السيولة النقدية لاجل تحقيق عوائد مالية.	توزيعات وإيرادات وعوائد أو أية مزايا أخرى تحصل عليها الشركة المستثمرة، ومثال ذلك المنافع التي تنتج من العلاقات التجارية .
تصنيف الاستثمار المالي	تم تصنيفه على اساس المدة الزمنية للاحتفاظ به الى استثمارات قصيرة الاجل وطويلة الاجل كما اعاد تصنيفها حسب القطاعات (عام، تعاوني، مختلط ، خاص ، عالم خارجي)	صنف الاستثمار حسب الغرض من اقتنائه الى (لغرض البيع ، المتاجرة ، لغاية تاريخ الاستحقاق) فضلا عن تصنيفه حسب نسب الملكية في راس مال الشركات الاخرى الى استثمارات في شركات تابعة واستثمارات في شركات زميلة واستثمار في مشروع مشترك)
اساس التقييم	الكلفة او السوق ايهما اقل	حسب نسب الملكية في راس مال الشركات الاخرى طريقة (الكلفة، حقوق الملكية ، القوائم الموحدة)
العرض في القوائم المالية	ضمن الموجودات غير المتداولة	ضمن الموجودات غير المتداولة

المحور الرابع

الاستنتاجات والتوصيات

1. الاستنتاجات:

أ- إن توافق البيئة المحلية مع البيئة الدولية في مجال معايير المحاسبية الدولية له منافع كثيرة من حيث قابلية البيانات المالية للمقارنة وتقديم افصاحات كافية للمستثمرين تساعدهم في اتخاذ قرارات رشيدة.

ب- ان أوجه القصور في القاعدة المحلية تتمثل بالاتي :-

أولاً- عدم توافق القاعدة المحلية رقم (14) الخاصة بالمحاسبة عن الاستثمارات مع

معيار المحاسبة الدولية رقم (28) في معالجة طرائق القياس والإفصاح الخاصة بالعمليات المالية للاستثمارات في الشركات الزميلة حيث ان اغلب النصوص للقاعدة المحلية جاءت مطابقة لمعيار المحاسبة الدولي رقم (25) "المحاسبة عن الاستثمارات" الملغي.

ثانياً- قصور القاعدة المحاسبية المحلية رقم (6) الخاصة بالإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالبيانات المالية والسياسات المحاسبية في تقديم افصاح كافي عن الحصص في المشروعات الاخرى على غرار معيار اعداد التقارير المالية رقم (12).

ج- ان أوجه القصور في النظام المحاسبي الموحد تتمثل بالاتي:

أولاً- ان الاستثمارات المالية تصنف بموجب النظام المحاسبي على اساس المدة الزمنية للاحتفاظ بالاستثمار دون الاخذ بنظر الاعتبار نسب التملك في راس مال الشركات الاخرى والغرض من الاحتفاظ بالاستثمار.

ثانياً- اقتصر النظام المحاسبي الموحد على الاعتراف بخسائر هبوط القيمة غير المؤقت ، وتقييم الاستثمارات على اساس الكلفة او السوق ايهما اقل عند اعادة تصنيف الاستثمارات قصيرة الاجل الى استثمارات طويلة الاجل ولم يتم التطرق إلى المعالجة المحاسبية للاستثمارات في الشركات الزميلة وفقاً لما جاء به المعيار المحاسبي الدولي (28) من خلال تبني طريقة حقوق الملكية.

ثالثاً- أن تطبيق النظام المحاسبي الموحد للاستثمارات في الشركات الزميلة لا يبين حقيقة الوضع المالي ولا يفصح عن المعلومات المفيدة لمتخذي القرار لاختلافه في بعض الفقرات عن المعالجات الدولية.

رابعاً- ان تعريف الاستثمار الوارد في النظام المحاسبي الموحد لم يكن تعريفا شاملا اذ حدد هدف الاستثمار بتحقيق العوائد المالية دون الاخذ بنظر الاعتبار الاهداف الاستراتيجية الاخرى.

2. التوصيات :

أ- ضرورة زيادة الاهتمام بالبيئة المحاسبية وتطويرها من خلال تدريب الملاك المحاسبي على معايير المحاسبة الدولية ومعايير اعداد التقارير المالية.

ب- ضرورة قيام مجلس المعايير المحاسبية والرقابية في جمهورية العراق بإصدار قاعدة محاسبية محلية لتنظيم المعالجة المحاسبية للاستثمارات في الشركات الزميلة بالاعتماد على المعيار المحاسبي الدولي (28) مع مراعاة البيئة العراقية.

ج- تقديم المزيد من الافصاحات في البيانات المالية من خلال بيان مقدار الاستثمار في الشركات التابعة والشركات الزميلة.

د- تطوير النظام المحاسبي الموحد بما يضمن مواكبة التطورات الحاصلة في البيئة العراقية من خلال إعادة النظر بالمعالجات المحاسبية الواردة فيه واعتماد طريقة حقوق الملكية في المحاسبة عن الاستثمارات في الشركات الزميلة .

هـ- اعتماد تعريف الاستثمارات المالية الوارد في المعيار المحاسبي الدولي رقم (25).

قائمة المصادر

أ- القوانين والتشريعات والوثائق الرسمية:

1- ديوان الرقابة المالية ، النظام المحاسبي الموحد ،الطبعة الثانية ، بغداد ،2011م.

2- مجلس المعايير المحاسبية والرقابية في جمهورية العراق ، القاعدة المحاسبية رقم (14)، بعنوان " المحاسبة عن الاستثمارات "، بغداد ،2001 م.

3- مجلس المعايير المحاسبية والرقابية في جمهورية العراق ، القاعدة المحاسبية رقم (6)، بعنوان " الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالبيانات المالية والسياسات المحاسبية"، بغداد ،2012 م.

4- مجلس معايير المحاسبة الدولية، "معيار المحاسبة الدولي رقم 28"،2011م.

5- مجلس معايير المحاسبة الدولية ، "معيار المحاسبة الدولي رقم 25"،1994م.

6- مجلس معايير المحاسبة الدولية، " المعيار الدولي لاعداد التقارير المالية رقم 12"،2011م.

7- معيار المحاسبة الدولي في القطاع العام رقم (7) " الإستثمارات في المنشآت الزميلة "2014م.

ب- الكتب :

1- الجعارات ،خالد جمال ،مختصر المعايير المحاسبة الدولية 2015،مطبعة جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، الجزائر ،2016م.

2- الشيرازي، عباس مهدي، نظرية المحاسبة ، الطبعة الاولى ، دار السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع ، الكويت ، 1990 م .

3- القاضي حسين ، وحمدان مأمون، المحاسبة الدولية ومعاييرها، منشورات جامعة دمشق كلية الاقتصاد،2012م.

4- الكسار ، طلال عبد الحسن حمزة، "المحاسبة المتقدمة للاستثمار في الأسهم والسندات - وتطبيقاتها للمعايير المحاسبية الحديثة والقابضة والتابعة "، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع ،عمان ،الأردن ، الطبعة الأولى،2009 م.

5- حماد، طارق عبد العال ، موسوعة معايير المحاسبة ، الدار الجامعية ، القاهرة ،2016م.

6- حماد ،طارق عبدالعال،"دليل تطبيق معايير المحاسبة الدولية والمعايير العربية المتوافقة معها ،الطبعة الاولى ،الدار الجامعية ،الاسكندرية ،2008م.

7- شلتوت، محمد قاسم ، "المدخل الاتصالي لتحديد التقارير المالية " النشر العلمي والمطابع ، جامعة الملك سعود ، 1995 .

8- ميرزا ، عباس علي، ايلي ،جراهام .جي هولت ، دليل وكتاب التنفيذ العملي للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ،الطبعة الثالثة ،2011م.

9- نور، أحمد، المحاسبة المالية القياس والتقييم والإفصاح المحاسبي، الدار الجامعية، مصر ،2004م.

جـ- البحوث والاطاريح والرسائل الجامعية :

أولا- البحوث:

1- ابو زيد ، محمد المبروك ، " المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية " ، ايتراك للنشر والتوزيع ، مصر ،2005. ، نقلا عن صبا يحي نوال ، أثر الافصاح وفق معايير المحاسبة الدولية على جودة المعلومة المحاسبية، الملتقى الدولي الثالث حول : آليات تطبيق النظام المحاسبي المالي الجزائري ومطابقته مع معايير المحاسبة الدولية وتأثيره على جودة المعلومة المحاسبي ، جامعة الوادي ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.

2- الشرقاوي، منى حسن أبو المعاطى ، أثر الامتثال لمعايير التقارير المالية الدولية IFRS على تعزيز كفاءة استثمار رأس المال فى المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، بحث مقدم للمؤتمر الاكاديمى والمهنى السنوي الخامس بعنوان المحاسبة فى عالم متغير " المحاسبة فى مواجهة التغيرات الاقتصادية والسياسية المعاصرة " ، كلية التجارة جامعة القاهرة ،2014.

3- محمود، بكر إبراهيم،" **الإفصاح الإعلامي وأثره على وظيفة القياس المحاسبي في العراق** " مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية ، العدد 71، 2008م .

4- نجم، بان توفيق و ناصر، عليه صالح " **التقويم المحاسبي للاستثمارات ومدى الملائمة مع المعايير المحاسبية في دول مجلس التعاون الخليجي**" بحث منشور في مجلة الاقتصادي الخليجي العدد(19) لسنة (2011م) .

ثانياً- الاطاريح والرسائل الجامعية:

1- الاسدي ،احمد ابراهيم عبد الحسين،**تأثيرات تطبيق المعايير الدولية المالية على القياس والافصاح المحاسبي في العراق دراسة تطبيقية في عينة من المصارف الخاصة**، شهادة المحاسبة القانونية ، المعهد العربي للمحاسبين القانونيين،2010م.

2- الوتار، صادق عبد الجبار كرم، **دور المدقق الخارجي في التحقق من موضوعية قياس التقديرات المحاسبية وكفاية الافصاح عن المعلومات المالية المستقبلية في ظل المعايير الدولية**، اطروحة دكتوراه مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد – جامعة المستنصرية، بغداد،2007م.

3- عبد اللطيف ، شادو ، **القياس والافصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية IFRS/IAS دراسة ميدانية لعينة من البنوك التجارية الجزائرية لمدينة ورقلة** ، رسالة ماجستير في علوم اقتصادية وعلوم التسيير وعلوم تجارية ، كلية الادارة والاقتصاد جامعة قاصدي مرباح ،2014 م.

4- عوجه ، حسنين كاظم، **القياس والإفصاح عن القيمة العادلة لصافي أصول الوحدة الاقتصادية وأهميتها في ترشيد القرارات الاستثمارية بالتطبيق على عينة من شركات القطاع الصناعي المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية** ، رسالة ماجستير في العلوم المحاسبية ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد، 2011م.

5- لوائي، ندى كاكي پيره، **القياس والافصاح المحاسبي عن الموجودات والمطلوبات المحتملة والمخصصات وانعكاساتها على خاصية التمثيل الصادق** ، أطروحة دكتوراه ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد،2016 م.

رابعاً- المواقع من شبكة الإنترنت:

- **https://accdiscussion.com)**

References

1- Bakker, Erwin & others,(2017),**interpretation and application of ifrs standard**, John Wiley & Sons ,ltd,USA..

2- Barry, Ellott and Jamie , Ellott ,(2011),**Financial Accounting And Reporting** ,Pearson Education Limited, Fourteenth edition, England.

3- Belkaoui , Ahmed(2004), **''Accounting Theory''**,5th edition, South- Westrn - cengage learning.

4- Hashem Mohammed Hashem Al-Shami, (2007), **Study of Disclosure of Accounting Policies and Accounting Standards by the Banking Companies of Yemen and India and its Impact on the Users,** A Thesis Submitted to the University of Pune for the Degree of Doctor of Philosophy In Commerce (Accountancy).

5- Hendreksen, Eldons., (1992),"**Accounting theory ",** Richard D, New Yourk

6- Jerry J.Weygandt, Paul D. Kimmel، and Kieso Donald E,(2012) **Accounting Principles,** 10 Edition, John Wiley& Sons, Inc..

7- Kay Muller،(2008), **Investing in Private Equity Partnerships The Role of Monitoring and Reporting ,** First Edition, gabler Edition wissenschaft , Germany.

8- Kovacs , Daniel, Mate, (2013) , **The Role and Application of fair Value Accounting in the Hungarian Regulatory Framework**, A thesis Submitted to Curviness University of Budapest, in Fulfillment of the Requirements for the Degree of Doctor of Philosophy in Management and Business Administration.

9- Miroslav SkodaK , Gabriela Slavikova, (2015)، **Fair value measurement after financial crunch**, Published by Elsevier Ltd، 20th International Scientific Conference Economics and Management.

10- Steven M. Bragg ، **Accounting Reference Desktop ،(2002)** ،John Wiley& Sons, Inc.، New York.

11- Walter T. Harrison Jr, Charles T. Horngren and C. William (Bill) Thomas,(2015), **Financial Accounting**, Tenth Edition, Pearson Education, Inc., USA.

12- WESSEL, MARTHINUS BADENHORST, (2014) ,**A multi-dimensional analysis of the value-relevance of fair value and other disclosures for investments in associates,** Submitted in fulfillment of the degree Doctor Philosophies in Financial Management in the Faculty of Economic and Management Sciences at the University of Pretoria